

المقدمة

مرحباً بكم جميعاً في "عيون على غزة"، تجمعنا اليومي الذي يجمع بين الاحتجاج والتعلم. اليوم في "عيون على غزة" سنواصل اتجاهاً في التركيز على غزة، ولكننا سنوسع نظرتنا أيضاً إلى سياقاتها المختلفة، وخاصة تلك التي لا تتألف من يكفي من الضوء أو النقاش في الخطاب السائد هنا. سنستضيف اليوم الدكتور متان كامينر، الذي سيتحدث معنا عن مجموعة سكانية أخرى غالباً ما تختفي عن الأنظار — وهي العمال المهاجرون من تايلاند العاملون في محيط غزة. الدكتور كامينر هو أنثروبولوجي من جامعة كوين ماري في لندن، ومؤلف كتاب *العمال التايلانديون المهاجرون في الزراعة الإسرائيلية: استعمار رأسمالي* منشورات جامعة ستانفورد، 2024. سيتحدث متان لمدة ثماني دقائق كالمعتاد، وبعد ذلك سنترك وقتاً للنقاش القصير. وأذكّر من يرغب بطرح سؤال أن يكتبه في الدردشة وسأقوم بقراءته بصوت عالٍ. شكراً جزيلاً متان لانضمامك إلينا، الكلمة لك.

المحاضرة

شكراً جزيلاً على الدعوة. من دواعي سروري أن أكون هنا، إن جاز القول، رغم هذه الظروف. أعتقد أن القليل الذي يمكننا فعله في ظل الكارثة المستمرة هو محاولة فهمها بشكل أعمق وأوسع — كما قلت يا أيبيلت — وأمل أن ما سأقوله سيساهم في ذلك. نظراً لضيق الوقت، لن أتحدث كثيراً عن الإحصائيات أو الأرقام أو "الحفريات" الميدانية المختلفة. سأحاول تقديم صورة عامة تبدأ بإيجاز شديد بالطريقة التي أرى بها دور هجرة العمل في الزراعة، وتحديدًا العمال المهاجرين من تايلاند. ثم سأحدث باختصار عن سياق الحرب — وبالطبع عن قتل واعتداء العمال التايلانديين في السابع من أكتوبر، وأيضاً عما حدث بعد ذلك. إذا أردنا أن نكون شديدي الاختصار — وليس لدينا خيار آخر بسبب الوقت — فإن ظاهرة هجرة العمل في إسرائيل هي إلى حد كبير نتيجة للمقاومة الفلسطينية، وتحديدًا للانتفاضة الأولى. الانتفاضة الأولى اندلعت في فترة كان فيها اندماج عميق جداً لقوى العمل من الأراضي المحتلة، وخاصة من غزة، في سوق العمل الإسرائيلي. استخدم العمال الفلسطينيون النفوذ الذي منحهم العمل في إسرائيل للتأثير والمقاومة ضد الاحتلال — سواء عبر الإضرابات أو بوسائل أكثر عدوانية كالعنف ضد أصحاب العمل والإسرائيليين عموماً. حقيقة أن الحدود بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية كانت مفتوحة حتى الإغلاق الكبير عام 1991 كانت بالنسبة للفلسطينيين مساحة سمحت لهم بممارسة المقاومة. المؤسسة الإسرائيلية رأت ذلك بوضوح. رابين، حين كان وزيراً للدفاع، ولاحقاً كرئيس للحكومة، اعتبر اعتماد سوق العمل الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية نقطة ضعف. لذلك بدأ — منذ الثمانينيات، وتسارع في أوائل التسعينيات بالتوازي مع عملية أوسلو — ما يمكن تسميته "سوق العمل الإسرائيلي وأصحاب العمل الإسرائيليين عن اعتمادهم على العمالة الفلسطينية، وخاصة من غزة. منذ عامي 1993-1994، بدأ القطاعان الاقتصاديان الأكثر اعتماداً على العمالة الفلسطينية — البناء والزراعة — بالتحوّل التدريجي نحو بدائل. لم يكن هذا التحوّل كاملاً أبداً، وحتى السابع من أكتوبر، أي حتى الحرب، لم يكن الاستبدال تاماً، لكنه كان تدريجياً — أي استبدال العمال الفلسطينيين بعمال مهاجرين. وهناك قطاع آخر ربما يجدر ذكره، وهو قطاع الرعاية المنزلية، الذي نعرفه جميعاً عن قرب، وهو قطاع جديد بدأ في التسعينيات، ولم يكن بديلاً عن قطاع آخر. العاملات فيه — وغالباً من الفلبين، ولكن ليس حصراً — لا يمكن اعتبارهن بديلاً عن العمال الفلسطينيين. في مجال البناء، الوضع أكثر تعقيداً. هناك تناوب مستمر لقوى العمل من دول مختلفة. ربما نتذكرون أنه في بداية ومنتصف التسعينيات كان هناك الكثير من الرومانيين في إسرائيل، ولكن عندما انضمت رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي، انتقل معظمهم إلى إسبانيا. أنا أبالغ قليلاً بالطبع، ولكن فتح فرص العمل في أوروبا الغربية ألغى عملياً جاذبية إسرائيل كوجهة للهجرة بالنسبة لهم.

هناك تناوب بين عدة دول تستورد إسرائيل منها عمال بناء: تركيا، ودول شرق أوروبا، وبالطبع الصين في السنوات الأخيرة بشكل متزايد.

ومع دخول الشركات الصينية إلى قطاع البناء في إسرائيل، خاصة في المشاريع الكبرى مثل القطار الخفيف في تل أبيب، فإنها تجلب معها عمالها الصينيين.

أما في الزراعة، فالتحول كان الأسرع والأكثر شمولاً، إذ يعتمد تقريباً بشكل كامل على العمالة القادمة من دولة واحدة — تايلاند.

ولصيق الوقت لن أستطيع التعمق في سؤال "لماذا تايلاند؟"، وهو سؤال مهم بحثته كثيراً، وربما أتوسع فيه لاحقاً في فقرة الأسئلة والأجوبة.

أما الزراعة نفسها، فلا حاجة للإطالة في الحديث عن أهميتها الأيديولوجية والاستراتيجية للصهيونية عبر السنوات. الأهمية الاقتصادية للزراعة في إسرائيل تراجعت بشدة منذ عقود، إذ أصبحت تشكل أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف أقل من 2% من القوى العاملة الإسرائيلية.

لكنها لا تزال ذات أهمية أيديولوجية واستراتيجية، وتمثل وسيلة للسيطرة على الأرض رغم التغيرات.

وبسبب هذه الأهمية، ومع التحولات التي مرت بها المستوطنات الزراعية في وسط البلاد، تركزت الزراعة خلال التسعينيات والألفينيات أكثر فأكثر في مناطق الحدود والأطراف. وليس كل هذه المناطق "ساخنة" من الناحية الأمنية — فمثلاً منطقة العربية، حيث أجريت أبحاث الدكتوراه الخاصة بي، ليست منطقة "ساخنة".

أما بالنسبة لمحيط غزة، فهو منطقة زراعية أيضاً.

وفي السابع من أكتوبر، كان هناك في تلك المنطقة — حسب التعريفات المختلفة للمحيط — حوالي 5000 عامل مهاجر من تايلاند.

وهؤلاء العمال كانوا من بين الضحايا الرئيسيين لهجوم السابع من أكتوبر، وتعرضوا لأضرار غير متناسبة.

إذا أتذكر جيداً، قُتل نحو 45 عاملاً في ذلك اليوم، وخُطف أكثر من 30 إلى قطاع غزة.

تمت إعادة معظمهم لاحقاً (على ما يبدو دون أن تقدم إسرائيل شيئاً مقابلهم، بل أفرج عنهم كما يُعتقد بإرادتهم أو بغيرها). ويُعتقد أن اثنين أو ثلاثة ما زالوا مفقودين أو داخل القطاع، ويرجح أنهم لم يعودوا أحياء.

منذ ذلك اليوم، سمحت الحكومة التايلاندية في الأيام الأولى من الحرب لأي عامل يرغب بمغادرة إسرائيل بالمغادرة على نفقتها.

حوالي 10 آلاف من أصل 30 ألف عامل غادروا فوراً، لكنهم عادوا سريعاً.

وقد قدمت إسرائيل تسهيلات عديدة لمن أراد العودة، واليوم يوجد حوالي 40 ألف عامل تايلاندي في إسرائيل — أكثر مما كان قبل الحرب.

الحكومة — وسأنتهي بهذا — قررت عملياً وقف دخول العمال من الأراضي الفلسطينية نهائياً.

لم يعد أحد يدخل من غزة أو من الضفة، مع ما لذلك من تبعات كارثية على سكان الضفة أيضاً.

وهناك خطة لزيادة عدد العمال المهاجرين بشكل كبير في قطاعات مختلفة، وتوسيع وجودهم إلى قطاعات جديدة مثل الصناعة، والضيافة، والمطاعم، والفنادق.

وكثير من هؤلاء العمال سيأتون من تايلاند.

أختم بالقول إنه من المهم أن ننتبه للعلاقة الوثيقة بين استغلال وإقصاء العمال الفلسطينيين وبين ما يحدث مع العمال المهاجرين.

ومع تحويل التركيز، وبحق، إلى الإبادة الجارية في غزة، فإننا كمجتمع إسرائيلي أصبحنا أقل انتباهاً لما يحدث مع العمال

المهاجرين الذين يعيشون بيننا — أقل مما كنا من قبل.

وهذا بحد ذاته أمر يستحق التفكير والنقاش الجماعي: كيف لا نفقد التركيز على هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون بيننا ويُستغلون بعمق وبشكل مروّع في حياتهم اليومية.

شكراً